الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية ومستقبل الحرب ضد إيران

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية والنصفية الأمريكية تراجعاً في التأييد الشعبي لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وكان تصاعد الحرب ضد إيران وتداعياتها في البلدين وفي الشرق الأوسط والعالم من بين العوامل التي أثّرت في نتائج الانتخابات، إلى جانب قضايا داخلية أخرى. فكيف ستؤثر هذه النتائج في فرص بقاء نتنياهو في الحكم وفي هامش تحرّك ترامب أمام الكونجرس؟ وما الذي قد يعنيه ذلك لاستمرار الحرب ومسارها؟



بقلم:

د. سنية الحسيني ○

لم يخفِ نتنياهو العداء الصريح لإيران حتى قبل وصوله إلى السلطة في أول فترة يتقلدها لرئاسة الوزراء في عام 1996. فقد حذّر من احتمال امتلاك إيران سلاحاً نووياً أمام الكنيست في عام 1992، وكذلك في كتابه «مكان بين الأمم» في العام التالي، ودعا في مقال نشر له في نفس العام بعنوان «الخطر الكبير» صراحة الولايات المتحدة والدول الصناعية لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير قدراتها النووية، وأعاد تكرار موقفه من إيران في كتابه «مكافحة الإرهاب» الصادر في عام 1995. ووضعت إسرائيل منذ ذلك الوقت هدف استهداف إيران وتقويض قدرتها النووية صراحة عبر واشنطن، من خلال طلب المساعدة منها أو بالمشاركة المباشرة.

في عهد إيهود أولمرت، طلبت إسرائيل من واشنطن في عام 2008 قنابل خارقة للتحصينات وإذنا لعبور الأجواء العراقية للوصول إلى منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز. ورفض جورج دبليو بوش ذلك، وأجاز بدلاً من ذلك عمليات سرية لتعطيل البرنامج النووي الإيراني.

وفي عام 2012، حاول نتنياهو من دون تحقيق نتائج إقناع أوباما بضرب إيران إن تجاوز برنامجها النووي الخطوط الحمر. وفي عام 2015 خاطب نتنياهو الكونجرس في عهد أوباما سعياً لمنع إبرام الاتفاق النووي مع إيران. وفي عام 2018 استشهد ترامب بالوثائق الاستخبارية التي نشرتها إسرائيل عند إعلانه الانسحاب من اتفاق بلاده النووي مع إيران.

بعد انسحابه من الاتفاق النووي، درس ترامب في ولايته الأولى خيار ضرب منشأة نووية إيرانية في عام 2020، بتأثير من نتنياهو، لكنه لم ينفّذ ذلك. وفي اكتوبر من عام 2024، أعلن جو بايدن أنه لن يدعم ضربة إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية. ووثق الإعلام الغربي في العام التالي مساعي نتنياهو لاستمالة ترامب للمشاركة في ضرب إيران. وخلص تحقيق لـ«نيويورك تايمز» إلى أن عرض نتنياهو أسهم في قرار ترامب الانضمام إلى الهجوم على إيران في فبراير الماضي.

وفي مطلع مارس الماضي، أيّد 93% من المستطلعين اليهود في إسرائيل الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران، وفق استطلاع لمعهد الديمقراطية الإسرائيلي. وفي استطلاع أجراه معهد دراسات الأمن القومي في يونيو الماضي، رأى 66% من مجمل المستطلعين أن مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية تضرّ بمصالح إسرائيل.

ورغم إعلان نتائج انتخابات الكنيست، لم تتّضح بعد ملامح الائتلاف الحكومي المقبل، إذ لم يحصل أيٌّ من معسكري بنيامين نتنياهو وغادي آيزنكوت على أغلبية الـ61 مقعداً. لكن الخيار العسكري تجاه إيران يحظى بتأييد قيادات في المعسكرين.

في معسكر الحكومة التي قادها بنيامين نتنياهو وشاركت في الهجوم، انتقد إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش التفاهم الأمريكي الإيراني. وفي المعارضة، يرى غادي آيزنكوت أن تفكيك البرنامج النووي الإيراني لا يزال هدفاً غير منجز، فيما يؤيد نفتالي بينيت ويائير لابيد إسقاط النظام الإيراني، ويدعو أفيجدور ليبرمان إلى ضرب المنشآت الإيرانية الحيوية.

دخل ترامب الحرب ضد إيران في فبراير الماضي من دون تفويض من الكونجرس الذي أقرّ بمجلسيه في يونيو الماضي قراراً يدعو إلى سحب القوات الأمريكية من الأعمال العدائية ضد إيران ما لم يفوّض الكونجرس استمرارها، إلا أن البيت الأبيض طعن بإلزام القرار قانونياً.

وقام «البنتاجون» بتمويل العمليات العسكرية من الاعتمادات الدفاعية القائمة التي سبق أن أقرّها الكونجرس قبل الحرب. وعندما طلب البيت الأبيض تمويلا إضافيا لـ«البنتاجون» في يونيو الماضي للعمليات ضد إيران وأنشطة أخرى، ظل طلب التمويل الإضافي معلقاً، إذ لم يُقرّ مجلس الشيوخ حزمة تمويل أوسع شملت تمويل العمليات ضد إيران.

في انتخابات الكونجرس النصفية، مؤخرا، انتزع الديمقراطيون السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، في تحد جلي لشعبية ترامب على وجه الخصوص، ومعاقبة مباشرة على سياساته. واعتبر نصف الناخبين المستطلعة آراؤهم من قبل وكالة «أسوشييتد برس» أن غلاء المعيشة كان عاملا حاسما في تصويتهم. ارتبط غلاء المعيشة في الولايات المتحدة بارتفاع أسعار الوقود الكبير في الولايات المتحدة الذي نتج عن حربها على إيران. وأظهر استطلاع لـ«بيو» أن القلق الشعبي من ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرب امتدّ إلى 61% من الجمهوريين و85% من الديمقراطيين.

لا شك في أن فوز الديمقراطيين بالمجلسين يعني انتقال السيطرة على الكونجرس إلى الحزب المعارض للرئيس ترامب، ما يضيّق هامشه السياسي ويعزّز الرقابة على إدارته، لكنه لا يسلبه تلقائياً القدرة على مواصلة العمليات العسكرية. فقدرة الكونجرس على تعطيل مطالب الإدارة أكبر من قدرته على إلزام الرئيس بتغيير سياسته.

ولا يبدأ الأثر المؤسسي لهذا التحول فور إعلان النتائج؛ إذ تبدأ ولاية الكونجرس الجديد في الثالث من يناير المقبل، فيما يستمر الكونجرس الحالي بصلاحياته حتى ذلك التاريخ، ما يؤخّر انتقال الأدوات التشريعية والرقابية إلى الأغلبية الجديدة.

وتستطيع الأغلبية الديمقراطية بعد تولّيها مهامها مساءلة الإدارة عن أهداف الحرب ومسوّغاتها القانونية، ورفض منحها تفويضاً باستخدام القوة، والسعي إلى فرض قيود تشريعية ومالية على استمرارها.

غير أن تحويل المعارضة السياسية إلى إلزام قانوني للرئيس يتطلب إقرار تشريعات نافذة، وتجاوز الفيتو الرئاسي إذا استخدمه، بأغلبية ثلثي الأعضاء المصوّتين في كلٍّ من المجلسين، مع توافر النصاب. كما يمكن للكونجرس الامتناع عن إقرار الاعتمادات الإضافية التي تطلبها الإدارة، من دون الحاجة إلى أغلبية الثلثين؛ أما فرض قيود قانونية جديدة على استخدام الأموال فيخضع للمسار التشريعي نفسه واحتمال استخدام الرئيس للفيتو.

وتُظهر تجربة جورج بوش الابن بعد فوز الديمقراطيين بالمجلسين في انتخابات 2006 واقع الحال السياسي القائم. فقد أعلن بوش في مطلع عام 2007 إرسال أكثر من عشرين ألف جندي إضافي إلى العراق، مستنداً إلى التفويض باستخدام القوة الذي أُقرّ عام 2002. وعندما ربط الكونجرس تمويل الحرب بجدول زمني للانسحاب من العراق استخدم بوش الفيتو، وفشل مجلس النواب في تجاوزه. وهكذا استطاع بوش مواصلة الحرب وتأمين تمويلها، رغم الأغلبية التشريعية المعارضة. وبالمثل، احتفظ باراك أوباما بهامش واسع للتحرك بعد سيطرة الجمهوريين على المجلسين في مطلع 2015. فعسكرياً، واصل الحرب على تنظيم داعش، مستنداً إلى تفويضي 2001 و2002، رغم عدم إقرار التفويض الجديد الذي طلبه في فبراير 2015، ومضى في الاتفاق النووي مع إيران، ولم تتمكن الأغلبية الجمهورية من تحويل معارضتها عليه لمنع قانوني يعطل تنفيذه.

وحتى في مسألة الحرب، فرغم اختصاص الكونجرس بإعلانها، فإن الرئيس، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يمتلك هامشاً للمبادرة العسكرية، ظلّت حدوده القانونية موضع خلاف بين السلطتين. وفي كوسوفو عام 1999، استمرت العمليات العسكرية في عهد بيل كلينتون من دون إقرار تفويض صريح باستخدام القوة. وفي ليبيا عام 2011، استمرت العمليات في عهد أوباما رغم رفض مجلس النواب مشروع تفويض باستخدام القوة. وتمسّكت الإدارة بأن طبيعة المشاركة المحدودة لا تُعدّ «أعمالاً عدائية» تستوجب إنهاءها بموجب مهلة الستين يوماً وفق قانون صلاحيات الحرب، وهو تفسير اعترض عليه أعضاء في الكونجرس. وتوضح هذه السوابق أن غياب التفويض، أو حتى رفض أحد المجلسين منحه، لا يؤدي عملياً إلى توقف العمليات بصورة تلقائية.

وبناءً على هذه التجارب، يمكن القول إن نتائج الانتخابات في الكنيست والكونجرس لا تعني بالضرورة وقف الحرب على إيران، إذا قررت القيادة الإسرائيلية مواصلتها وأراد ترامب الاستمرار فيها. وقد تؤدي هذه التطورات في الكونجرس إلى زيادة الضغوط السياسية والقيود التشريعية والمالية، لكنها لا تتحوّل تلقائياً إلى قرار بإنهاء الحرب.

ولذلك، فإن الأثر المرجّح لهذه النتائج قد يظهر في كلفة مواصلة الحرب ونطاقها ومدتها وشروطها، أكثر مما يظهر في منعها بصورة حاسمة. ويبقى ذلك مرتبطاً بقدرة القوى المعارضة على تحويل نتائج الانتخابات إلى قيود فعلية، وبقدرة الطرفين الإسرائيلي والأمريكي على تحمّل كلفة الاستمرار.

○ أكاديمية فلسطينية مختصة في العلاقات الدولية.

عالم يتغير

يريدون الخليج رهينة أحقاد إيران والصهاينة!



فوزية رشيد

○ وأنا أتابع المشهد في الخليج، وحيث التصريحات الأمريكية والإيرانية، قد دخلت كعادتها احتدام «البورصة الخطابية» بتهديدات تصعيد وتنزل في اللحظة الواحدة! وحيث في التصريح نفسه إشارة إلى المفاوضات وإشارة أخرى إلى التدمير، الذي سيمارسه ترامب على إيران، فيما إيران ترد أنها ستدمر الخليج! وكلا الطرفين ينتظران نتائج الانتخابات الأمريكية في 3 نوفمبر، أي انتخابات التجديد النصفي والوعيد تصعيد عسكري كبير خاصة إذا خسر ترامب والجمهوريون! الطريف أو المبكي المضحك أن الطرفين الأمريكي والإيراني، يحذران دول الخليج معاً في حال تجدد الضربات العسكرية! رغم أنها الطرف الذي لا يريد استمرار الحرب ولا يشارك فيها! فمثلاً شبكة «إم إس ناو» نقلاً عن ثلاثة مسؤولين خليجيين كبار مطلعين على المناقشات، بأن (واشنطن حذرت حلفاءها في الخليج من الاستعداد لاحتمال شن ضربات جديدة على إيران اعتباراً من الرابع من نوفمبر أي بعد يوم من الانتخابات الأمريكية)! ومن جهتها لفتت وكالة «أسوشيتد برس» إلى (رد أمريكي يستهدف منشآت الطاقة والبنية التحتية الحيوية في دول الخليج العربي)! بل إن طهران نفسها توعدت منشآت النفط والغاز في السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين، رداً على أي ضربات أمريكية تستهدفها!

الطرفان يتصارعان ويتنابذان ويتشاتمان وفي حالة حرب، لم يأخذ أي منهما رأي أو موقف الخليج منها، ومع ذلك جعلوا من دول الخليج رهينة لهما! وبكل استهتار فإن الطرف الأمريكي يحذر فقط ولا يلتزم بالدفاع عن الذي يدفع ثمن حربه وهي دول الخليج العربي، رغم أن ذلك جزء من التحالف معها خاصة أنه جعلها رهينة الضربات الإيرانية المرتدة على ضربات أمريكا لإيران! فيما الطرف الإيراني وبكل وقاحة وبلطجة وحقد ورغم الموقف الخليجي الذي يعمل بكل جهد ومسؤولية على احتواء التصعيد العسكري بين الطرفين الأمريكي والإيراني ومعهما الكيان الصهيوني، فإن إيران تهدد هؤلاء بالتسبب بكارثة كبرى لهم وهي تلوح بقطع أنابيب الإنترنت تحت المياه الخليجية! وهي تعرف حجم التطور الإلكتروني في دول الخليج الذي تحقد عليه! والتهديد بالطبع يصل إلى أغلب دول العالم ذات الصلة مع دول الخليج العربي!

○ هي بلطجة إيرانية فريدة من نوعها تذكرنا بأفلام مصرية قديمة، حين يأخذ أحدهم طرفا لا علاقة له بالصراع رهينة، وتحت تهديد الرصاص أو النحر، كممارسة لابتزاز للطرف الآخر ذي صلة بالرهينة! ولكن الطرافة هنا أن الطرف الأمريكي الذي يتم تهديده باستهداف منشآت الطاقة والبنية التحتية الحيوية في دول الخليج العربي، يتصرف وكأنه غير معني بذلك أو بأي شيء! وكأنه غير ملتزم بنتائج حربه الانفرادية حالياً وما جره على دول الخليج من استهدافات إيرانية! أو وكأنه قابل بذلك وربما ضرب الاقتصاد الخليجي هو هدف له أيضاً! هل أدركنا حجم السريالية في المشهد!

○ الغريب أن هذه المعطيات والمعاني هي ما أكدها الإعلامي الأمريكي الشهير (تاكر كارلسون) الذي قال في لقاء تلفزيوني مصور قبل أيام، إنه واجه الرئيس «ترامب» بأن «الهدف الحقيقي» للحرب على إيران ليس البرنامج النووي الإيراني، لكن الهدف هو محو إيران كما يعتقد، والهدف الأصلي الآخر هو (تدمير اقتصاد دول الخليج لإضعافها سياسياً، وذلك كي تتم الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بالكامل وتصبح دول راكعة بلا قدرات)! وكلا الهدفين يخدمان الأجندة الصهيونية العالمية وفي الكيان الصهيوني! وكذلك لتقبل التطبيع مع الكيان الصهيوني، بالنسبة إلى الدول التي لم تطبع بعد وأهمها السعودية! حينها تتحقق الرغبة الجامحة من الأوساط الأمريكية منذ سنوات بسحب قواعد أمريكا من المنطقة، حيث يتم تسليم الراية إلى الكيان الصهيوني كما هو مخطط!

○ الخليج العربي ودوله العربية الناجحة بقيادة النموذج السعودي الذي هو محط أنظار الصهاينة في الولايات المتحدة وفي الكيان الصهيوني! والنظر يتم بعيون عنصرية حاقدة تتمنى دمار هذا النموذج، وأي نموذج عربي ناجح، حتى تكتمل عدة الهيمنة التوسعية على الخليج وعلى كامل المنطقة! هو ذات الحقد الإيراني التاريخي ضد العرب أيضاً وخاصة بلاد الحرمين باعتبارها مهبط الرسالة السماوية، وذات الأبعاد المختلفة الثقيلة التي لا تطالها إيران كمكانة وتأثير إقليمي ودولي مهما فعلت! وهو الحقد والكراهية على النجاح السعودي والخليجي أيضاً.

ولذلك اتفقت أطراف (الصراع الظاهري) على محاولة تدمير الخليج ودفعه إلى التدهور الاقتصادي، فيما قادة الخليج يدركون بغالبيتهم أبعاد تلك (الأحقاد المتلاقية على ضفة الأطراف الثلاثة) وأهدافها الخبيثة وأبعادها الخطيرة! ولذلك فالسباق بين الحقد الثلاثي والحكمة الخليجية هو سباق ماراثوني كبير ربما يحدث للمرة الأولى بهذه الحيثيات في دول الخليج، التي تتعرض لمخاطر مخططات عديدة ومتداخلة بل ووجودية، ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين، والقادم سيوضح ما هو أكثر!

الوعي المالي.. ركيزة الاستقرار الاقتصادي للفرد والمجتمع



بقلم:

عبدالهادي الخلاقي

عندما شرعت حكومة مملكة البحرين في استراتيجية تحويل المعاملات الحكومية الورقية إلى معاملات رقمية عن طريق الحكومة الالكترونية وأتمتة العمليات في جميع قطاعات ومؤسسات الدولة منذ عام 2007، الذي جعل البحرين تُصنّف ضمن الفئات المتقدمة في تقارير الأمم المتحدة لنمو الحكومة وهذا إنجاز وطني نفتخر به، بل انه أحد العوامل التي ساعدت على جذب مزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات ورفع من أسهم مملكة البحرين عالمياً، استذكر في هذه المرحلة كانت هناك معوقات واجهتها الحكومة، حيث وجدت أن عدد من المواطنين لديهم فجوة رقمية وصعوبة في الدخول على متصفحات شبكة الإنترنت واستخدام الحاسب الآلي على الرغم من أن بعضهم ينتمي إلى الطبقة المثقفة والبعض منهم رجال دين والبعض منهم من الفئات محدودة التعليم، فما كان من الحكومة إلا أن تُمكن هذه الفئات من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية في معاهد متخصصة للتدريب على اساسيات الحاسب الآلي واستخدام متصفحات الشبكة العنكبوتية وتكفلت الدولة بدفع رسوم هذه الدورات لأي مواطن يجد في نفسه الحاجة إلى هذه الدورات العملية.

وهذه خطوة تبين استراتيجية الدولة المتكاملة في توعية وتثقيف المواطنين ومحو الأمية الرقمية. ولعلي استذكر احد كبار السن حين قال إنه التحق بعد ذلك بدروس خصوصية لدى احد المعلمين المتخصصين من أجل تطوير مهاراته في هذا المجال حتى لا يُصبح جاهلا في عصر التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي نعيشها في وقتنا الراهن.

اليوم وبنفس السياق أصبح هناك ضرورة استراتيجية ملحة لتوعية المواطنين بالإدارة المالية الحديثة لمواجهة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن التضخم وحماية قدرتهم الشرائية الواعية، ولعل أهم نقطة يجب الانطلاق منها هي إدراج الثقافة المالية في المناهج التعليمية، بل جعل هذه المادة متطلبا أساسيا لجميع المراحل الدراسية بدءا من المرحلة المتوسطة حتى الجامعة، تتضمن مفاهيم الادخار والاستثمار والتخطيط المالي الشخصي والأسري، كون الاستنزاف الأكبر لميزانية الأسرة أصبح يأتي من الأبناء وتبذيرهم في الانفاق غير الواعي.

ويوازي ذلك إطلاق منصات رقمية وحملات توعية وطنية من خلال تطوير تطبيقات حكومية مجانية تساعد المواطنين على تتبع مصاريفهم ووضع ميزانيات مرنة تتكيف مع ارتفاع الأسعار، كذلك إطلاق حملات إعلامية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرسمي لتبسيط المفاهيم الاقتصادية وحث المجتمع على ضرورة الاقتصاد في الانفاق وعدم الانجراف غير الواعي إلى كل حملة تسويقية.

ولا مانع من تشجيع المواطن على الاستثمار من خلال الأدوات الاستثمارية الآمنة كالصكوك والسندات الحكومية التي توفر أوعية ادخارية واستثمارية منخفضة المخاطر بعوائد مجزية تحمي قيمة المدخرات من التآكل، وضرورة تكثيف التوعية ضد شركات الاستثمار الوهمية والعملات المشفرة غير المرخصة التي تستغل رغبة المواطنين في تحقيق ربح سريع لتعويض التضخم، ولا مانع من تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال حث البنوك والمؤسسات المالية على تقديم استشارات مالية مجانية وورش عمل للمجتمع كجزء من مسؤوليتها المجتمعية.

إن التوعية والثقافة المالية أصبحت ملحة كون الإدارة السليمة للأموال تُمكن الفرد من حسن التصرف وحسن إدارة الدخل حتى إن كان محدوداً أو بالكاد يفي بالمتطلبات المعيشية للأسرة، فالإدارة الواعية بهذا الجانب تخلق نوعا من المعرفة في سد الثغرات المالية وتجنب المصروفات الكمالية التي قد تثقل كاهل رب الأسر، حيث يؤثر وعي الفرد بالإنفاق الذكي والمدروس بشكل مباشر ومحوري على استقرار الدولة الاقتصادي والمجتمعي، فسلوك الفرد المالي يتحول من مجرد قرار شخصي إلى أداة تدعم السياسات العامة للدولة أو تُعيقها، فعندما يتخلى الأفراد عن الشراء العشوائي أو النهم الاستهلاكي ويتم التركيز على الإنفاق الواعي يساعد الدولة في السيطرة على معدلات التضخم.

واليوم تمر المنطقة بأوضاع اقتصادية صعبة ألقت بظلالها على حياة المجتمعات الخليجية والعربية والعالمية، ويمثل وعي الفرد في هذه المرحلة الحرجة حجر الزاوية بل هو أحد اهم مقومات الأمن القومي الواجب الاهتمام بها، فوعي الفرد المالي يجعله أكثر مرونة في إعادة ترتيب ميزانيته بدلاً من الدخول في صدام مع القرارات الحكومية أو الانحدار الى مستنقع القروض البنكية والاقتراضات الشخصية التي قد تحيل حياته وحياة اسرته إلى مصاعب ليس سهلا الخروج منها على مدى سنوات طويلة.

إذا حصلت على الوظيفة.. هل أنت مستعد للنجاح فيها؟

ستكون لحظة فرح يستحقها كل من بذل جهدًا للوصول إلى فرصته الأولى. لكن بعد توقيع عقد العمل وبعد انتهاء التهاني، يبدأ سؤال جديد: ماذا بعد؟

هل يكفي أن أحصل على الوظيفة، أم أن النجاح الحقيقي يبدأ من الطريقة التي أتعلم بها، وأتعامل مع مسؤولياتي، وأثبت من خلالها قيمتي في بيئة العمل؟

فالحصول على الوظيفة يعني أن المؤسسة رأت فيك إمكانيات مناسبة للدور، أما النجاح فيها فيتطلب تحويل هذه الإمكانيات إلى ممارسات وسلوكيات ونتائج يلمسها الآخرون.

وهنا يظهر الفرق بين الحصول على فرصة عمل، والقدرة على بناء بداية مهنية ناجحة.

ما الذي يصنع الفرق في الموظف الجديد؟

قد يبدأ موظفان العمل في المؤسسة نفسها بمؤهلات متقاربة، لكن بعد أشهر يظهر اختلاف واضح في طريقة تعاملهما مع المسؤوليات.. أحدهما ينتظر التعليمات وينفذ المطلوب من دون محاولة فهم الصورة الكبرى، والآخر يسأل ليفهم، ويتابع ما أُسند إليه، ويبحث عن فرص لتحسين العمل.

الفرق ليس بالضرورة في المؤهل، بل في السلوكيات التي يمارسها كل منهما؛ فالمبادرة لا تعني تجاوز الصلاحيات، بل الانتباه لما يحتاج إلى عمل والمساهمة ضمن حدود الدور. والالتزام ليس الحضور في الموعد فقط، بل الوفاء بالتعهدات، واحترام الوقت، والحرص على الجودة، والإبلاغ المبكر عندما تعترض المهمة صعوبة.

أما التعلم فلا ينتهي بالشهادة الجامعية. العمل مدرسة يومية، يتعلم فيها الموظف من المهام والزملاء والأخطاء والتغذية الراجعة. والموظف الذي يسعى إلى التطور لا يسأل فقط: كيف أنجز المهمة؟ بل: لماذا نؤديها بهذه الطريقة، وهل يمكن تحسينها؟

مهارات اليوم وسوق العمل المتغير

تزداد أهمية هذه السلوكيات عندما ننظر إلى تحولات سوق العمل. ففي تقرير «مستقبل الوظائف 2025» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يستشرف التغيرات حتى عام 2030، يُتوقع أن تتغير أو تصبح متقادمة نحو 39% من المهارات الحالية للعاملين.

ويضع التقرير التفكير التحليلي في مقدمة المهارات الأساسية لدى أصحاب العمل، ويبرز كذلك أهمية المرونة والتكيف، والفضول والتعلم المستمر، والتفكير الإبداعي، والمهارات التقنية.

لكن هذه المهارات لا تُبنى بحضور الدورات وحده. فعندما يحلل الموظف أسباب مشكلة قبل اقتراح حل، يمارس التفكير التحليلي. وعندما تتغير الأولويات ويعيد تنظيم عمله، ينمي مرونته. وعندما يطلب ملاحظات على أدائه ويستفيد منها، يمارس التعلم المستمر. وعندما يستخدم الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي بوعي ومسؤولية، يطور قدرته على العمل في بيئة متغيرة.

فمهارات المستقبل لا تبدأ في المستقبل؛ بل تتشكل من طريقة عملنا وتعلمنا اليوم.



بقلم:

أميرة معيوف ○

حتى التدريب العملي فرصة لبناء السمعة

ولا تقتصر هذه المسؤولية على من حصل على وظيفة دائمة. فقد تتاح للشاب فرصة تدريب عملي، حتى إن كانت من دون مقابل مادي. ومتى كان التدريب منظمًا، بإشراف ومهام واضحة وفرص حقيقية للتعلم، فإنه يمكن أن يفتح بابًا لاكتساب الخبرة وبناء السمعة المهنية.

فالمتدرب الذي يحترم الوقت، ويسأل، ويبادر، ويتعاون، ويتقبل التوجيه، ويهتم بجودة ما يقدمه، يترك أثرًا يتجاوز مدة التدريب. وكلما لمس المدير أو صاحب العمل هذه السلوكيات، زادت ثقته بالمتدرب أو الموظف الجديد، وقد ترتفع فرص استمراره أو ترشيحه لفرص أخرى.

وهذا لا يعني أن العمل بلا أجر شرط للنجاح، أو أن الاجتهاد يضمن التوظيف؛ بل إن قيمة أي تدريب ترتبط بما يوفره من تعلم حقيقي وإشراف عادل.

هل المسؤولية على الموظف وحده؟

نجاح الموظف الجديد مسؤولية مشتركة. فبرامج التهيئة الوظيفية لا ينبغي أن تنتهي عند تعريفه بالأنظمة والسياسات وتسليمه مهامه، بل تشمل توضيح التوقعات، وتوفير التوجيه، والتغذية الراجعة، وفرص التعلم التدريجي.

وللمدير المباشر دور محوري في إتاحة مساحة للأسئلة، وتشجيع المبادرة، ومناقشة الأخطاء من دون تحويلها إلى مصدر خوف، ومنح الموظف مسؤوليات تتسع مع نمو قدراته.

وهنا سؤال يستحق أن تطرحه إدارات الموارد البشرية: هل نقيس نجاح التهيئة بانتهاء البرنامج التعريفي، أم بما أصبح الموظف قادرًا على أدائه باستقلالية وثقة بعد أشهر من انضمامه؟

وفي المقابل، يستطيع الموظف أن يراجع نفسه بانتظام: ماذا تعلمت هذا الشهر؟ ما الذي أصبحت أؤديه بصورة أفضل؟ وما المهارة التي أحتاج إلى تطويرها الآن؟

فالفرصة الأولى ليست مجرد وظيفة نضيفها إلى سيرتنا الذاتية؛ إنها مساحة تتشكل فيها عاداتنا المهنية وطريقتنا في التعامل مع الآخرين، وقدرتنا على التعلم والمساهمة.

قد لا نختار دائمًا الفرصة الأولى التي نحصل عليها، لكننا نستطيع أن نختار كيف نستثمرها، وما الذي نتعلمه منها، والأثر الذي نتركه خلالها.

○ مستشارة موارد بشرية وتطوير مهني.